

أزمة الجنوب .. القديم الجديد في تقسيم اليمن



أنور قاسم الخضري

رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث

ملخص الدراسة

تصاعدت أزمة الجنوب اليمني في الأونة الأخيرة، وصارت حالة الغليان التي تعيشها هذه المنطقة والدعوات المتزايدة لانفصالها عن الوطن الأم حديث وسائل الإعلام المختلفة، واتسعت لتعبر عن نفسها في قالب سياسي وإعلامي واجتماعي وجماهيري وعمل مسلح، على الصعيدين المحلي والخارجي. والأزمة الراهنة في الجنوب تشكل تراكمات عوامل سابقة أفرزت الواقع الذي يعاني منه الجنوبيون، والذي لا يجدون منه مخرجاً إلا بالانقلاب على هذا الواقع بالكلية !

وقد تباين تعاطي الأطراف السياسية والقوى الدينية والاجتماعية اليمنية مع الأزمة؛ فالقيادة السياسية حاولت منذ وقت مبكر أن تضع عدداً من المعالجات، تحت ضغط الحراك الجنوبي والضغط الخارجي، ولكنها كانت معالجات ذات طابع أداء ارتجالي وغير مؤسسي وسطحي.

فيما حفلت مواقف أحزاب المعارضة من الأزمة بتناقضات عدة؛ نظراً لاختلاف التوجهات بشأن الأزمة حتى داخل الحزب الواحد، فبينما يضم الحزب الاشتراكي في إطاره حالياً ثلاثة تيارات رئيسية: أحدها انفصالي، وآخر يطالب بتصحيح مسار الوحدة، وثالث وحدوي معارض؛ فإن التجمع اليمني للإصلاح يتوزع بدوره على ثلاثة تيارات رئيسية: السلفي، والقبلي، والعقلاني والسياسي.

وكما كان للتيار الشيعي في اليمن تاريخه في التحالف مع الحزب الاشتراكي، فقد أعلن الشيعة مساندتهم هذه المرة أيضاً للحزب الاشتراكي في مخطط الانفصال؛ في إطار تبادل المنافع القائم بين الطرفين.

وكأي أزمة دولية راهنة اليوم في الساحة العربية والإسلامية، تتخذ الأزمة طابعاً دراماتيكياً لها الآليات والمراحل ذاتها، بدءاً من مرحلة الحراك السلمي التي تعتمد على آليات دستورية وقانونية وإعلامية، ثم الانتقال إلى مرحلة العصيان المدني العام، ومخاطبة المجتمع الدولي بالتدخل لتنتقل إلى مرحلة الحراك دولياً، أو الانتقال إلى مرحلة الحراك المسلح حال فشل تدويل القضية.

ولا يجب إغفال دور اللاعبين الدوليين، سواء إيران أو بريطانيا أو الولايات المتحدة، وتأثيرهم في الأزمة؛ فاليمن كانت محل أطماع قوى إقليمية ودولية منذ عهد بعيد؛ لكن هذه القوى استطاعت تحقيق نفوذها ومخططاتها بأيدي يمنية.. لذا فمن الضروري أن تبادر قوى جديدة حية ونقية، وذات ولاء حقيقي لمجتمعها، أمينة على مصالحه، ووفية لمبادئه، بتحمل مسئولية الإصلاح والتغيير، مهما كلفها الأمر من تضحيات وبذل.

أزمة الجنوب .. القديم الجديد في تقسيم اليمن



أنور قاسم الخضري

رئيس مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث

مظاهر أزمة الجنوب اليمني:

نقصد بـ(أزمة الجنوب) في هذه الدراسة حالة الغليان التي بات يعيشها الجنوب اليمني، وتحدث عنها وسائل الإعلام المختلفة، وتعبّر عن نفسها في قالب سياسي وإعلامي واجتماعي وجماهيري وعمل مسلح، على الصعيدين المحلي والخارجي.

ولهذه الأزمة عدة مظاهر، منها:

أولاً: المظاهر السياسية:

- تشكيل حركات معارضة جنوبية سياسية في الخارج، ووجود حراك سياسي معارض.
- عودة الحديث عن الجنوب والمطالبة بالعودة إلى الانفصال، أو إصلاح مسار الوحدة على أساس وثيقة «العهد والاتفاق»، الموقعة بين شركاء الوحدة في عمّان عام ١٩٩٣م. وهذا الحديث أصبح يُدار في عدة أطر: إطار الحزب الاشتراكي، إطار الحراك الجماهيري في الجنوب، بعض أطر المعارضة في الخارج.
- الحراك النشط بين قيادات الجنوب الاشتراكية في الداخل والخارج، مع محاولة بعض هذه القيادات التغطية على خلفيتها الاشتراكية، وظهورها بمظهر غير المنتمي!
- تفعيل منظمات حقوقية ومدنية: جمعيات المتقاعدين برئاسة العقيد ناصر النوبة، جمعيات الشباب العاطلين عن العمل، حركة المتقاعدين العسكريين، ملتقيات المصالحة والتسامح كما في ردفان، ولقاءات الضالع ويافع، وحضرموت وأبين والمهرة، وجمعية المتقاعدين الدبلوماسيين، وحركة المتضررين في قضايا الأراضي بعدن والمكلا.
- القيام بالمظاهرات والاعتصامات، وعقد الدواوين (المجالس) التي يعبر فيها عن قائمة المطالب والشعارات السياسية.

إبراز قيادات جديدة تدعو لانفصال الجنوب، وتبني الحراك لهذا الشأن خارج إطار الحزب الاشتراكي^(١)

(١) في فبراير ٢٠٠٨م، وفي أثناء مهرجان لجمعية المتقاعدين، طالب العميد ناصر النوبة باستقلال الجنوب أسوة باستقلال إقليم كوسوفو! وتحدث في الوقت ذاته عن مشروع لفصل شبوة وحضرموت والمهرة! قائلاً: «رهانهم خاسر.. فحضر موت وشبوة والمهرة مع الجنوب». نيوز يمن، في ٢٠٠٨/٢/٢٤م.



ثانياً: المظاهر الإعلامية:

إنشاء مواقع إلكترونية خاصة بالجنوب، تطرح قضيته بهذا الوصف، وانتشار الكتابات التي تتحدث عن وضع الجنوب ومطالب الجنوبيين، ناقدة نظام صنعاء وحكومة الشمال والشماليين بصفة عامة.

السعي لإنشاء قناة فضائية لخدمة الرموز المطالبة بالانفصال، فالدكتور عبد الله أحمد بن أحمد -رئيس التجمع الديمقراطي الجنوبي (تاج)- يرى أن إنشاء قناة فضائية باسم الجنوب «الحلقة المركزية» في نشاط المعارضة، و«أن قيامها سوف يحدث تحولاً جذرياً في عملنا، وفي استيعاب العالم لقضية الجنوب العادلة.. أعطوني قناة جنوبية أعطيكم وطناً جنوبياً محرراً».^(٢)

الحديث في الصحف عن قضية الجنوب، وأوضاع الجنوب، ومسائئ الوحدة التي تُوصف بأنها (وحدة ضم وإلحاق)، وآثار حرب ١٩٩٤م (التي توصف بأنها احتلال شمالي) وإثارة الموضوع بصورة أو بأخرى!

رفع شعارات منوثة للوحدة المفروضة بالقوة والدعوة للانفصال، وإخراج الشماليين، وعودة الجنوب للجنوبيين، وغيرها من اللافتات التي تُرفع في المظاهرات، والتجمعات العامة ضد الدولة!

رفع علم الجنوب العربي، أو علم دولة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، في المظاهرات والمسيرات والفعاليات الجماهيرية.

التعبير بالمصطلحات التالية: «شعب الجنوب»، و«دولة الجنوب» و«قضية الجنوب» و«الجنوب المحتل».. بشكل يُمَحَرِّق الاهتمام حول الجنوب في الخطابات والتصريحات والمقالات الصحفية.

ثالثاً: المظاهر الاجتماعية:

الدعوة إلى تجمع قبائل الجنوب، والتي تبناها مندعي

الغيفي، وهي محاولة لرص صفوف أبناء الجنوب في إطار مناطقي.

أحاديث الجنوبيين التي تعبر عن تمللهم من الأوضاع التي جاءت بها الوحدة، وتمنيهم لعودة أيام الحزب، والرجوع إلى سابق العهد!

تعبير الجنوبيين عن تذمرهم من هيمنة أبناء الشمال على المناصب الإدارية العليا، وأغلب الوظائف المهمة في الدوائر الحكومية، وانتشار الأيدي العاملة الشمالية في كافة المهن والأسواق، وهذا التعبير يأخذ عدة صور: منها النكت السياسية والاجتماعية الساخطة على الشماليين وعلى سلوكياتهم! ومنها القصائد والزوامل الشعبية! ومنها رفضهم لبقاء الشماليين في هذه الوظائف والمناصب والمهن، والمطالبة بإعادتها إلى الجنوبيين؛ عوضاً عن معاملتهم وفق سياسة (خليك في البيت)! الحديث عن (الدحاشة)^(٣) كوصف منفر للشماليين، والتندر بهم في المجالس.

تهديد بعض جهات الحراك الجنوبي لأبناء الشمال الذين عملوا أو توطنوا في الجنوب للعودة إلى الشمال.

رابعاً: المظاهر العسكرية:

بروز حركة سعيد بن شحتور، وهي حركة مسلحة تطالب بالانفصال والرجوع عن الوحدة، وطرد الشماليين عن الجنوب.

وجود حركة تسلح غير مبررة، وتوزيع سلاح في الأوساط الاجتماعية الرافضة للواقع الراهن والمطالبة بالانفصال! إلى درجة أن هناك عروضاً على تيار الجهاد في هذا الشأن أيضاً!

هناك حديث عن تشكيل لجان عسكرية، وعمل سري مسلح (ميليشيات)! وهناك لقطات بُثَّت على الشبكة الإلكترونية بهذا الشأن.

(٣) وصف دحباشي مستقى من مسلسل يمني، قدمته الفضائية اليمنية، وكانت أبرز شخصية فيه (دحباش)، وهي شخصية تمثيلية ساخرة!

(٢) رسالة رئيس (تاج) إلى التجار والميسورين الجنوبيين، موقع صوت الجنوب، في ١٥/١٠/٢٠٠٧م.



بطء وتيرة العمل في مجال تأسيس البنى التحتية، وقيام المشاريع الاستثمارية، وتوظيف عائدات البترول لصالح مناطق الاستخراج الجنوبية بالدرجة الأولى.

فقدان العديد من الرموز السياسية والاجتماعية والقبليّة الجنوبية لمصالحها، وتغييبها عن الشأن العام مقارنة برموز الشمال! حسب وصف بعض الجنوبيين.

ضياع حقوق الجنوبيين، والاعتداء على ممتلكاتهم، والتعدي عليهم، وممارسة المتنفذين الشماليين سلوكيات الإذلال والإهانة ضدهم - حسبما يردّد العديد من أبناء الجنوب، وهو ما عكس انطباعاً عن كون هذه الممارسات سياسة ممنهجة للحكومة ضدهم.

إفراط الحكومة في قمع الحريات، ونزع الثقة، والنظر إلى الجنوبيين بعين الريبة ومعاملتهم وفقاً لهذا الأساس.

وذلك نتيجة ارتباط أغلب العناصر المتحركة بالحزب الاشتراكي، فعلى الرغم من ظهور (موج) و(حتم) و(تاج) وغيرها من الملتقيات والجمعيات إلا أنها لم تتوجه بخطاب حقوقي عام، بل اصطبغت في معظمها في حدود جغرافية الجنوب، مؤكدة بذلك

-وفقاً لرؤى في السلطة- وجود نوايا حقيقية للانفصال تحت مبررات الحقوق والمطالب.

انفراد الشماليين بالقرار السياسي مع غياب الجنوبيين عنه، فحضورهم على مستوى سلطات الدولة: الرئاسة والنيابية، ومجالس الشورى، والوزراء والمحليات، والقضاء والدفاع الوطني ضعيف جداً أو مهمّش -وفق رؤى الجنوبيين!

الحديث عن (عائلة حاكمة) و(توريث الحكم)، مع غياب مشروع (نظام ديمقراطي)، يأس الكثير من تغيير الأوضاع وتصحيح المسار، مع قيام الحكومة المتكرر بتزوير إرادة الناخبين، ومقاومة جهود المعارضة والمستقلين للوصول للحكم أو المشاركة في السلطة.

أسباب الأزمة ودوافعها:

الأزمة الراهنة في الجنوب لها أسباب عدة وهي تشكّل تراكمات عدة عوامل سابقة أفرزت الواقع الذي يعاني منه الجنوبيون، والذي لا يجدون منه مخرجاً إلا بالانقلاب على هذا الواقع بالكلية!

ومن هذه الأسباب:

اقتناع شريحة من أبناء الجنوب بأن حرب ١٩٩٤م كانت حرباً استأثر الشماليون بها على مقدرات الجنوب وممتلكاته، ومارسوا في ظل نتائجها سياسة الاحتلال؛ بإقصاء الجنوبيين وإحلال الشماليين في إدارة الجنوب، واستثمار مقدراته. وهي قناعة أوجدتها ممارسات الحكومة تجاه الجنوب عقب حرب الانفصال في سبيل إقصاء كوادر الحزب، وتمكين

الدولة من الأوضاع هناك؛ بحيث لا يتم الرجوع بها مرة أخرى إلى رفض الوحدة. وهذه السياسات فيما يبدو غالت في التخوف، وذهبت بعيداً في الإجراءات التعسفية ضد أبناء هذه المناطق بدافع القلق.

الأزمة الراهنة في الجنوب لها أسباب عدة وهي تشكّل تراكمات عدة عوامل سابقة أفرزت الواقع الذي يعاني منه الجنوبيون، والذي لا يجدون منه مخرجاً إلا بالانقلاب على هذا الواقع بالكلية!

ذهاب أحلام الكثير من أبناء الجنوب بشأن تحسّن الأوضاع بعد حرب ١٩٩٤م اقتصادياً، مع توقع عودة أراضيهم وممتلكاتهم التي أمّمت زمن الحزب الاشتراكي أدراج الرياح، فقد أثقلت الحرب كاهل الدولة، ولم تفلح جهود الحكومة في حل الأزمات المتتالية، وتحسين مستوى المعيشة.

استهداف نظام صنعاء -حسب رؤى الجنوبيين- لقبائل الجنوب من خلال تهميشها وتفريقها، وإشغال فتيل الصراع بينها. فقد حاولت القيادة السياسية تذكير أبناء الجنوب بالصراعات التي جرت في السبعينيات والثمانينيات في إطار التنافس على السلطة؛ من خلال تنبّيش بعض المقابر الجماعية التي اكتُشفت في عدن، كما أعادت الحديث عن ملفات قديمة في وسائل الإعلام.



فشل الدولة في مواجهة تمرد الحوثي، والقضاء عليه، حفّز البعض لتبني العمل المسلح لنيل مطالبهم في الانفصال، والعودة إلى حكم مستقل، خاصة مع وجود دعم وتدخل خارجي في القضية، كما أسلفنا في النقطة السابقة.

غياب رموز بديلة عن رموز الحزب الاشتراكي تتبنى هموم المواطنين في الجنوب وتعمل لحلها بحق، مع الحفاظ على الوحدة الوطنية والألفة الاجتماعية، إسلاميين أو وطنيين!

هذه الأسباب وفّرت أرضية خصبة لبذر روح التمرد، والثورة على الأوضاع في نفوس كثير من أبناء الجنوب، وهو ما دفع بتيار الانفصال في الحزب الاشتراكي للعمل على جني ثمار هذا الوضع من خلال إدارة وتوظيف الطاقات، وتنظيم القدرات، وتوفير الإمكانيات، والاتصال مع قوى الداخل والخارج، وترتيب الأدوار بين أطراف العمل الحالي، فالتيار الانفصالي يدفع بهذا الوضع باتجاه تحقيق أهدافه للعودة إلى السلطة من بوابة الثورة الأهلية، بعد أن خسر حرب ١٩٩٤م نتيجة غياب الدعم الأهلي له في حينها!

تعاطي الأطراف السياسية والقوى الدينية والاجتماعية مع الأزمة

موقف النظام الحاكم من الأزمة:

القيادة السياسية ومنذ وقت مبكر حاولت أن تضع عددًا من المعالجات لآثار حرب ١٩٩٤م، تحت ضغط الحراك الجنوبي، وضغوط خارجية بهذا الشأن. من ذلك الإعلان عن عفو عام عن قيادات الحزب الاشتراكي التي شاركت في الانفصال، ودعوة الفارين منهم للعودة إلى بلادهم، وفتح حوار مع قيادات الحزب الداخلية، وإعادة مقراته الرسمية وممتلكاته، في سبيل إغلاق أي مطالب للحزب.

كما أنها عملت على تعيين شخصيات جنوبية في مناصب قيادية في الوزارات والمحافظات وأجهزة الدولة، ومؤسساتها المختلفة لإظهار حسن النوايا تجاه أبناء الجنوب. إلا أنها لم تهتم بشأن إصلاح أوضاع القاعدة

التعبئة الإعلامية والسياسية لأحزاب المعارضة، والذي دفع المجتمع اليمني -والجنوبيين خاصة- للتطلع إلى التغيير والبحث عن مخرج. فقد استطاع الاشتراكي ترسيخ رؤية مغايرة لحرب عام ١٩٩٤م في أذهان الجنوب مستغلًا أخطاء الحزب الحاكم وسياساته تجاه الجنوبيين.

فشل المؤتمر في كسب ثقة المجتمع الجنوبي، وتفعيل نشاطه في مناطق الجنوب، بل على العكس من ذلك يعبر الجنوبيون عن امتعاضهم من لغة الخطابات الدونية التي يتخاطب بها المؤتمريون مع أبناء الجنوب، والتي يسودها لغة المن والأذى! حسب تعبيرهم.

سوء أداء الدوائر الحكومية في الجنوب، وهيمنة الشماليين عليها! ورغم اعتماد حكومة المؤتمر على مبدأ انتخاب المحافظين ومديري المديريات كجزء من المعالجات، إلا أن ما جرى في هذا الجانب خيب آمال أبناء الجنوب.

إعلان القيادات الجنوبية في السلطة عن تدمرها من تعمد سياسة تهميش دورها في المشاركة بالقرار والتخطيط، وإدارة البلاد في المحافل الخاصة مع أبناء الجنوب، وفقًا لبعض التسريبات.

فشل القيادة السياسية في الحفاظ على حلفائها، وممارسة سياسة الإقصاء إزاءهم: إسلاميين، قوميين، اشتراكيين، وطنيين^(٤)! الأمر الذي أكسبها عداوة هؤلاء.

تعامل القيادة السياسية مع رموز وقيادات الجنوب وفق لغة الترغيب والترهيب للعمل لصالحها بعيدًا عن دورها السياسي والاجتماعي لمناطقهم!

لعب بعض الأطراف الإقليمية والدولية بملف الجنوب، وهناك حديث عن مساهمة إقليمية وبريطانية وأمريكية في تحريك الأزمة، وإبقائها فاعلة في الساحة. كما أن هناك حديثًا عن دور إيراني في سبيل التخفيف عن حركة الحوث.

(٤) عبّرت شخصيات ورموز عدة عن تهميش الرئيس لها، وتغييهم عن صنع القرار من بينهم: الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وسنان أبو لحوم، وغيرهم.



والهاتف، والطرق والماء إلى حد ما، كما أنها تحت المانحين وصناديق التنمية لبناء المدارس والمستوصفات الصحية، وحفر الآبار في المناطق الجنوبية، وإضافة إلى ذلك فقد تم فتح فروع عديدة للمؤسسة الاقتصادية في مدن ومناطق الجنوب لتوفير السلع الغذائية الضرورية.

كما تسعى جاهدة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي إلى الجنوب؛ لتشغيل وتوظيف القوى العاملة والكوادر الفنية في المشاريع المقامة. إضافة إلى سعيها في حل القضايا العالقة بشأن الممتلكات والأراضي والعقارات والأحكام القضائية المتعلقة بالخلافات القائمة فيها -وهي من ميراث النظام الاشتراكي البائد. لكن هذه الحلول لا تزال تعاني من البطء وتلاعب المنفذين مما يؤدي إلى فشلها!

وقد وجّه رئيس الجمهورية مؤخراً بإعادة كافة المتقاعدين والمنقطعين عن العمل منذ عام ١٩٩٤م إذا كانوا قد أُحيلوا إلى التقاعد أو انقطعوا عن العمل بطريقة غير قانونية، مع منحهم كافة مستحقاتهم المالية أو الترقية، والاستفادة من كافة التخصّصات الفنية في إطار القوات المسلحة والأمن، وبما يحقق المصلحة العامة. كما وجّه بحل مشكلة الأراضي الخاصة بالعسكريين والأمنيين التي سبق منحها لهم.

إن توجّه الدولة للمعاملات الأمنية بشكل طاع في مقابل الحراك الجماهيري، من خلال الاعتقالات التعسفية، وعسكرة المدن، ومنع المطالب الحقوقية، ومواجهة المظاهرات السلمية بالعنف والنار، مع تشكي الناس من ظاهرة الفساد الإداري والمالي المتفشية في مرافق الدولة، أضلت لنظرة كره وعداء، وغذت حالة الغضب في الجنوب!

ومن ثمّ فإن التعاطي الأمني والإعلامي والاقتصادي للنظام الحاكم مع الأزمة لا يرقى إلى مستوى المعالجة والحل لها، بل على العكس من ذلك هناك قصور وخلل

العريضة من منسوبي الجيش والأجهزة الحكومية من المدنيين الذين سُرحوا أو أُحيلوا إلى التقاعد؛ ومعظمهم كان يعتمد بالأساس على المرتبات التي يتقاضونها من الدولة؛ وهم في مقابل ذلك لا يجدون مصدراً للدخل؛ نتيجة ندرة الوظائف الحكومية وضعفها في القطاعين العام والخاص، وعلاوة على ذلك فإن مناطقهم تعيش فقراً مدقعاً، وغياًباً للبنى التحتية لأيّ تنمية اجتماعية.

وما يلاحظ على هذه المعالجات غلبة طابع الأداء الارتجالي وغير المؤسسي والسطحي، واستبداد القيادة السياسية في إدارة أزماتها السياسية والاقتصادية والأمنية والاجتماعية بشكل منفرد، ودون إشراك للقوى السياسية والاجتماعية الأخرى.

عمد النظام مؤخراً إلى توزيع أموال وأراضٍ ووظائف حكومية في سبيل استقطاب عناصر المعارضة الداخلية وتغيير مواقفها.. لكنه فشل في استيعابها! كما عمد على نبش جراحات الماضي بين أبناء الجنوب وتيارات الحزب الاشتراكي اليمني؛ من خلال التذكير ببعض الأحداث والكشف عن مقابر جماعية، وهي محاولة فيما يبدو لزعزعة وحدة جبهة الجنوب، لكنها لم تفلح أيضاً!

ومن ذلك تعيين لجان حكومية واجتماعية لحل الإشكالات التي يطالب بها الجنوبيون لتسكين الحراك الجنوبي؛ من بينها لجنة حل مشاكل المتقاعدين، ولجنة حل مشاكل متضرري الأراضي والعقارات، ولجان حل أوضاع المؤسسات الصناعية المتردة، وغيرها.

أما من الناحية الاقتصادية فقد ظل النظام الحاكم عاجزاً أمام حل مشكلة البطالة والفقر التي يعاني منها كثير من أبناء الجنوب في ظل حركة الاستثمار البطيئة، وغياب فرص العمل والبنى التحتية للإنتاج الصناعي والزراعي والخدمي!

وتعمل الدولة حالياً على تحسين البنى التحتية للكهرباء

عمد النظام مؤخراً إلى توزيع أموال وأراضٍ ووظائف حكومية في سبيل استقطاب عناصر المعارضة الداخلية وتغيير مواقفها.. لكنه فشل في استيعابها!



التيار المطالب بتصحيح مسار الوحدة وفق وثيقة العهد والاتفاق، ويرأسه حيدرة مسدوس وحسن باعوم.

التيار الوحدوي المعارض: والذي يرأسه ياسين سعيد نعمان، إلا أنه التيار الأضعف، كما أن أغلب رموزه شمالية في الأصل.

وحاليًا هناك خلاف بارز بين هذين التيارين، فقد صرّح ياسين سعيد نعمان -لقدس برس- بأن حزبه سيتصدى لـ«كل المشاريع الصغيرة،

والصغار الذين يحملونها»، موضّحًا أن قصده بالصغار جناح الحزب الاشتراكي الذي ينتقد أداء قيادة نعمان للحزب، وأبرز رموزه حسن باعوم. وحمل السلطة مسئولية تنامي هذا التيار داخل الاشتراكيين؛ متهمًا

إياهم بأنهم «لا يدافعون إلا عن أنفسهم»، وأنهم يأخذون من معاناة الناس وسيلة لتحقيق مصالحهم، وبيتزون السلطة، في حين أن الحزب «يدافع عن قضايا هؤلاء في إطار خياراته الوطنية».

في المقابل سبق لحسن باعوم -عضو المكتب السياسي للحزب الاشتراكي اليمني- أن اتهم في تصريح مماثل لـ«قدس برس» قيادة نعمان ومن معه بما أسماه «اختطاف الحزب الاشتراكي»، مشيرًا إلى أنه يعبر عن قطاع عريض داخل الحزب الاشتراكي، وأنهم يدعون «إلى حوار بين جمهورية اليمن الديمقراطية والجمهورية اليمنية في صنعاء»! وأن يأخذ هذا الحوار بعين الاعتبار قرارات الأمم المتحدة التي صدرت عشية الحرب. مشيرًا إلى أن نعمان والقيادة التي حوله لا تمثل إلا نفسها، وأن «هناك قيادات شرعية للحزب، أما هؤلاء الذين هم في الواجهة فلا يمثلون إلا أنفسهم»!

وهناك شخصيات ورموز اشتراكية أخرى في الداخل والخارج لها تأثيرها وحضورها في المشهد، إلا أن موقفها من الانفصال غامض، فالرئيس اليمني الجنوبي السابق علي ناصر، والمقيم في دمشق، له صلة ببعض الرموز

وتصعيد أحيانًا لأسباب الأزمة. ويبدو أن الحل المنظور للنظام الحاكم في الوقت الراهن هو الحل الأمني والعسكري، وفقًا لمعطيات ومؤشرات الواقع. فالمؤتمر حريص على إقرار «قانون حماية الوحدة»، وهو قانون بحسب المعارضين له سيكون سيفًا مصلًا على أي حراك حقوقي ونشاط شعبي مدني في الجنوب. فهو يجرم الإخلال بالوحدة الوطنية، أو الخروج عن الثوابت «أو الدعوة إلى السلالية والمناطقية وإثارة النعرات»، دون وضوح في توصيف هذه الجرائم!

ويتردد في الجنوب أن معسكرات الدولة تشهد حركة تنقل وإمداد، وشراء للأسلحة وتخزينها في مقابل ما تقوم به مجاميع المعارضة المسلحة -كحركة سعيد بن شحتور^(٥)،

وهذا ما يثير المخاوف من اشتعال شرارة المواجهة ودخول البلاد في حرب استنزافية مدمرة!

البعض يتحدث عن وجود من يدفع القيادة السياسية والأوضاع للاشتعال، وأن هؤلاء يحققون من وراء ذلك إعادة هيكلة القوى التقليدية النافذة في الحكم، والتي أعاق مشروع التحديث والبرلة في اليمن! وهم يتوزعون على مؤسسات الدولة ومفاصل الحزب الحاكم!

موقف أحزاب المعارضة من الأزمة

الحزب الاشتراكي اليمني:

يضم الحزب الاشتراكي في إطاره حاليًا ثلاثة تيارات رئيسية:

تيار انفصالي: يدعو إلى الانفصال ويطالب بالرجوع عن الوحدة، ويرأسه الرموز الفارة منذ حرب ١٩٩٤م، والتي لا تزال ترفض العودة إلى الوطن. ويضاف إلى هذا التيار الداعون إلى إقامة الجنوب العربي والمدعومين من بريطانيا، وهم التيار الغالب في الحزب.

(٥) تشير بعض المصادر أنه سبق لابن شحتور، وهو من الضباط المتقاعدين، أن التحق بجهاز أمن الدولة، بعد أن قضى ثلاث سنوات في السجن بإيران على خلفية اختطاف طائرة سعودية إلى طهران إبان فترة حكم الشاه، بحجة أن السلطات السعودية كانت قد صادرت عليه شحنة دجاج ولم تعوضه عنها! الميثاق نت، في ٢٠٠٧/٦/٤م.



المزاج الحادّ موجود داخل الحزب الاشتراكي أيضاً، لا أريد أن أغطّي على هذا الأمر»^(٦).

إن الحزب اليوم حاضر بقياداته وكوادره وشعاراته ضمن حراك الاحتجاجات في الجنوب ظاهراً، كما أصبح الحديث عن قضية جنوبية وجنوب متأزم هو السمة الغالبة على عناصره. فأقل ما يمكن أن يكسبه الحزب الاشتراكي اليمني من هذا الحراك هو بناء استحقاقات سياسية في ظل هذا الأزمة تحت ذريعة أن ما يجري اليوم في الجنوب هو انعكاس لنتائج حرب ١٩٩٤م التي يصفها بالإقصائية. فقد دعا ياسين سعيد نعمان إلى دعم احتجاجات الجنوب، وألاً يفرض أشخاص أنفسهم أوصياء عليها حتى لا يقتلوها، كونها ستفرض زعامتها من داخلها، وأن على المشترك ألا يقف بعيداً عنها، بل عليه أن يدعمها، وبدلاً من قيادتها بشكل مباشر، لا بد من تنسيق فعاليات مختلفة شعبية واجتماعية يكون المشترك طرفاً فيها!

ويضيف وهو يعبر عن اطمئنانه لـ«تماسك الحزب»: «أين هي هذه الدولة (الجنوبية)؟ وما الذي جرى لها؟ حرب ٩٤ أرادت أن تهيئها من الذاكرة التاريخية بشكل عام، وحوّلتها إلى مجرد جغرافيا. هذا ما دفع إلى طرح القضية الجنوبية من جديد، بمعنى أن الدولة الوطنية الديمقراطية اليمنية التي نتطلع إليها لا بد أن تقوم على جناحين، ولا تستطيع أن تقلع بجناح واحد».. ويضيف: «نحن في الاشتراكي والمشارك نرى اليوم أن حلّ القضية الجنوبية هو مفتاح الحل للإصلاح الشامل. وأن الجنوب هو البوابة التي يجب أن يبدأ منها الجميع لإصلاح أحوال البلاد»^(٧).

التجمع اليمني للإصلاح:

يتوزع التجمع اليمني للإصلاح على ثلاثة تيارات رئيسية:

(٦) أبو بكر باذيب - الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني، في حوار مع صحيفة «الخليج» الإماراتية، نقلاً عن www.alwatan.net، في ٢٠٠٨/٤/١٠م.

(٧) ياسين سعيد نعمان الأمين العام للحزب الاشتراكي، في حوار مع صحيفة النداء، في ٢٠٠٨/١/٢٥م.

الداعية للانفصال في الغرب، إلا أنه لا يعلن موقفاً واضحاً من القضية! كما أن سالم صالح محمد، القيادي الاشتراكي البارز الذي عاد من الخارج وعُيّن مستشاراً للرئيس صالح، لا يزال يحتفظ بعضويته في الحزب وصلته بقياداته، وإن كان قريباً من النظام الحاكم، وهو ما يفسره البعض بدور «الطابور الخامس» لصالح المعارضة!

وبغض النظر عن هذا التفصيل يجب التذكير بأن الحزب له تاريخ من التآمر ودورات العنف المتكررة، وهو من أشعل حرب الانفصال عام ١٩٩٤م، وأن غالبية رموز المعارضة في حركة (موج) و(حتم) و(تاج) وغيرها هم من كوادر الحزب السابقة، وبأن رموز الحراك الجماهيري والعمل المسلح اليوم هم أيضاً من المنتسبين للحزب!

فقيادات الحزب ورموزه لم تأت للوحدة طيّعة مقتنعة، وهذا ما أشار إليه حيدر أبو بكر العطاس -رئيس الوزراء السابق والقيادي الاشتراكي البارز- في حوار مع قناة «الحرّة»، وأعدت نشره صحيفة الثوري، حين أشار إلى أن الوحدة تمت بقرار سياسي لا باستفتاء شعبي! وأنه عارض الوحدة الاندماجية في حينه!

ومن هذا المنطلق يرى البعض أن هذا التباين في الحزب ناشئ عن اختلاف المصالح بين هذه التيارات، ويرى آخرون أن هذا التباين ما هو إلا توزيع للأدوار؛ وأن ما يؤكد هذا بقاء هذه التيارات رغم تناقض أفكارها وآرائها بهذا الشأن في إطار حزبي واحد وتحت مظلة قيادة تنظيمية واحدة فيها كافة الأطياف!

يقول أبو بكر باذيب -الأمين العام للحزب الاشتراكي اليمني-: «الحزب الاشتراكي اليمني لم يدّع أنه صاحب هذه الحركة، لكن لا شك في أنه مؤثر أساسي في هذه الحركة، مثله مثل غيره من الأحزاب، السمة الرئيسية في هذه الحركة هي السمة الجماهيرية، وهذه ميزة تنفرد بها هذه الحركة منذ وقت طويل، فنحن لم نشهد مثل هذه الحركة، ونتمنى أن تستمر في هذا التوجه على أن تُرشّد من أهدافها وأساليبها مستقبلاً»؛ ويضيف: «هذا



المؤثرة لتشخيص هذه الأزمة، ووضع الحلول بشراكة وطنية بين كل القوى المؤثرة بما فيها الأحزاب السياسية والقوى الاجتماعية^(٨).

لكن الإصلاح بدون شك لا يقر الدعوات القائمة للانفصال، يقول الأستاذ عبد الوهاب الأنسي، الأمين العام للتجمع اليمني للإصلاح: «نحن في التجمع اليمني للإصلاح، وكأحزاب اللقاء المشترك للمعارضة، نجرّم وندين وسنقف ضد أيّ تصرف تم في السابق، أو تصرفات قد تتم لاحقاً قد تؤدي إلى إخراج هذه القضية من إطارها الوطني إلى إطار خارجي، إقليمياً كان أو دولياً»^(٩). لكنه في المقابل لن يكرر موقفه الذي أبداه في حرب ١٩٩٤م بعد أن تنكّر الرئيس صالح لدماء مقاتلي التجمع وجهود رموزه الدينية والاجتماعية لتجيش الشعب إلى جانبه. وقد يحدث في وسط الإصلاح تصدّع جديد في حال كان لزاماً عليه اتخاذ موقف محدد من الأزمة إذا ما بلغت حدّ السعي إلى الانفصال.

موقف الشيعة من الأزمة:

للتيار الشيعي في اليمن تاريخه في التحالف مع الحزب الاشتراكي، فقد تبادلوا التأييد والنصرة في قضاياهم، ففي حين ساند الاشتراكيون الملكيين في حربهم ضد الجمهورية، وقف الشيعة إلى جانب الحزب الاشتراكي في أزمة عام ١٩٩٣م وحرب ١٩٩٤م.

وعلى هذا الأساس فإن الشيعة يساندون الحزب الاشتراكي في مخطط الانفصال؛ لعدة أسباب:

- كونه سيُضعف من قوة حكومة صالح، الأمر الذي يمدّهم بقدرة على التمرد، واستمرار مشروع الثورة الشيعية في اليمن.

(٨) الدكتور محمد السعدي الأمين العام المساعد للإصلاح، في حوار لصحيفة «الخليج» الإماراتية، نقلاً عن www.alwatan.net في ٢٠٠٨/٤/١٠م.

(٩) عبد الوهاب الأنسي، الأمين العام للإصلاح، في حوار مع صحيفة «الراية» القطرية، نقلاً عن www.al-islam.net، في ٢٠٠٧/٠٤/٢٧م.

(١٠) تجدر الإشارة هنا إلى أن نظام الجنوب الاشتراكي كان يقف إلى جانب إيران في حربها ضد العراق، في حين أنّ نظام صنعاء كان يقف إلى جانب بغداد ويمدّها بالمقاتلين!

التيار السلفي: وهو تيار يقوده العلماء والدعاة. وهذا التيار مع بقاء الوحدة، ولا يزال يتبنى التصدي لأيّ نية للانفصال، وقد كان حاضراً بفاعلية في حرب ١٩٩٤م، إلا أنه لم يعد هو الموجّه الحقيقي لفكر التجمع وقراره التنظيمي في الوقت الراهن.

التيار القبليّ: وهو يتخذ موقف المساندة للوحدة من منظور بقاء مصالح نفوذ هذه القبائل سياسياً واقتصادياً، وهو ما دفعها في حرب ١٩٩٤م للوقوف إلى جانب نظام صنعاء، حيث تعاملت مع قضية الجنوب من منطلق (ثقافة الفيد)!

التيار العقلاني والسياسي في التجمع: والذي تغيّرت لديه النظرة الإسلامية للحكم والسياسة والاجتماع، وأصبح يسيطر عليه منطق النظرة الغربية لهذه المسائل، فهو يحاول مسايرة الإرادة الدولية، وفي ظلنا أن هذا التيار سوف يتبنى مواقف غير متصادمة معها، من باب إثبات حسن النوايا، والتماشى مع مقررات المجتمع الدولي، وهو يتعاطى مع قضية الانفصال وفق سياسة الممكن! وهناك تسريبات تفيد بأن القيادة التنظيمية للإصلاح أوعزت لقيادة التنظيم في الجنوب بترتيب أوضاعها؛ تهيئاً لأيّ تغيّر في واقع البلاد وتوجهها إلى الانفصال! وهذا الترتيب يعني اتخاذ التدابير اللازمة للتعامل مع الانفصال كواقع قائم!

وحالياً تقف قيادة حزب «التجمع اليمني للإصلاح» إلى جانب بقية أحزاب اللقاء المشترك، وهي: الحزب الاشتراكي اليمني، وحزب الحق، وحزب اتحاد القوى الشعبية، والتنظيم الموحدوي الناصري، في موقفه من أزمة الجنوب.

يقول الدكتور محمد السعدي -الأمين العام المساعد لحزب «التجمع اليمني للإصلاح»: إن «أوضاع الجنوب الحالية هي نتيجة لتراكم سياسات الحكومات المتتالية للمؤتمر الشعبي العام».. ويضيف: وآراء الحزب في هذا الشأن واضحة ومعلنة، ولا تخرج عن موقف «اللقاء المشترك» الذي يمثل الإصلاح جزءاً منه. وإن رؤية الحزب لتهدئة الاحتقان القائم في الجنوب تقوم على «الاعتراف من قبل النظام بوجود أزمة»، و«دعوة القوى السياسية



إعادته إلى السلطة والحكم، وأن الرهان الحقيقي هو البقاء على خط الجنوب الساخن، والذي يشكل أرضية حاضنة للحزب.

وكأي أزمة دولية راهنة في الساحة العربية والإسلامية حالياً، تتخذ الأزمة طابعاً دراماتيكياً لها الآليات والمراحل ذاتها، وهو ما يلاحظه المتابع لقضية دارفور مثلاً في السودان!

أزمة الجنوب تعمل من خلال هذه المراحل تحديداً:

مرحلة الحراك السلمي: وتعتمد على آليات دستورية وقانونية وإعلامية، فالمظاهرات والاعتصامات والخطابات والبيانات، وتشكيل الجمعيات واللجان الشعبية الداعية لثبيل الحقوق والمطالبة بالحريات، ونقد الأوضاع والحديث عن ممارسات الدولة في الجنوب.. تشكل -في نظرنا- خطوة أولى في حراك الجنوب منذ عام ١٩٩٤م، وأصبحت أحزاب اللقاء المشترك -والحزب الاشتراكي بشكل أخص- تعتبر ما تقوم به الدولة ضد هذا الحراك بأنه مواجهة مسلحة لمطالب حقوقية وحراك سلمي! وقد اعتبر ياسين نعمان أن هذه الأساليب «باعت على اللجوء لخيارات أخرى لا يحتملها البلد الذي يواجه تداعيات في كل مكان»^(١١).

مرحلة العصيان المدني: وهنا يتم إعلان حالة العصيان المدني العام ومهاجمة السلطة عبر وسائل الإعلام بنبرة أعلى ومطالب سياسية أكبر مع مخاطبة المجتمع الدولي بالتدخل. يقول الدكتور صالح باصرة -وزير التعليم العالي: «هناك اتجاه الآن يريد أن يحرف هذه المطالب ويحولها إلى شيء من العنف» ويضيف: «ويبدو أن هناك من يريد أن يدفع بالوطن إلى أتون صراع، ومن ثم يتحول

- كونه سيقول من نسبة التعداد السكاني للسنة في الشمال لصالح المد الشيعي، فالجنوبيون جميعهم سنة. - كونه سيعزز من مكانة حليفهم السياسي (الحزب الاشتراكي)، ومن ثم سيقوي من الحلف القائم بينهما.

هذه الحقيقة تؤكد مواقف الحزب الاشتراكي المدافعة عن تيار الحوثي، ورؤيته للحرب في صعدة، وهي جميعاً تعكس تلاحماً بين هذين التيارين: كما يؤكد دخول الحزب الاشتراكي اليمني (جنوبي يساري) مع حزب الحق (شمالي مذهبي) مع اتحاد القوى الشعبية (شمالي مذهبي ليبرالي) في مظلة «اللقاء المشترك»، واتفاق هذه الأحزاب في ظل أزمة ١٩٩٣م على حكم اليمن بصيغة فدرالية أو كنفدرالية، وهذا الاتفاق قائم حتى اليوم، فقد أشار محمد عبد الملك المتوكل نائب الأمين العام لاتحاد القوى الشعبية، في مقابلة له مع صحيفة «الشارع»، في ٢٠٠٧/٨/٤م، إلى أن الحكم اللامركزي هو الطريق الأفضل لحماية وحدة اليمن من التمزق والتفتت.

أسباب مساندة الشيعة للحزب الاشتراكي في مخطط الانفصال



تعزيز مكانة حليفهم السياسي (الحزب الاشتراكي)، وتقوية الحلف القائم بينهما.

إضعاف قوة الحكومة، لاستمرار مشروع الثورة الشعبية في اليمن.

تقليل نسبة التعداد السكاني للسنة في الشمال لصالح المد الشيعي.

آلية عمل الأزمة ومراحلها:

إن تفنن الحزب الاشتراكي في إدارة الأزمات أكسبه الخبرة والقدرة على تطوير أساليبه والتأني في قطف الثمرة، كما أنه تأكد له أن المراهنة على موقف القيادات الشمالية الحزبية والقبلية لن يجدي نفعاً في

(١١) مأرب برس، في ٢٠٠٧/٨/٢م، كما أنه اعتبر في حوار له مع قناة «دبي»، أن هناك خيارين لا ثالث لهما: إما الحفاظ على الوحدة والنظر إليها «باعتبارها شراكة وطنية»، وإما مواجهة هذه الاحتجاجات، ما يعني تعقيد المشكلة وإكثار اللاعبين. نقلاً عن صحيفة «أخبار اليوم»، في ٢٠٠٨/١/٢٩م.



الصراع إلى حرب، بمعنى أن هذا الوطن سينتهي، وسيسقط في مستنقع الصراعات والتجزئة»^(١٢).

مرحلة الحراك دولياً: وفيها ستتشتت المعارضة الخارجية في تصوير أيّ قمع قد تقوم به الدولة ضد العصيان المدني على أنها حرب، أو إبادة جماعية، أو ما إلى هنالك من الأوصاف التي قد تدفع بالمجتمع الدولي للتدخل في الوضع، واتخاذ قرارات أممية بشأنها. وقد يطرح الحكم المستقل كأحد الحلول، وقد يطرح حل الاستفتاء، وهو ما يراهن عليه رموز الأزمة^(١٣). وهذا ما هو جارٍ بالفعل في لندن ونيويورك وواشنطن من قبل حركة «تاج» والمعارضة الموجودة هناك. بل هي تصف ما يجري في صعدة بأنه «جرائم حرب»! و«إبادة جماعية»!

مرحلة الحراك المسلح: وهي مرحلة قد تضطر إليها رموز الأزمة في حال لم يتم تدويل القضية^(١٤) بمجرد العصيان المدني، أو في حال ما إذا دُوِّلت ولكن لم تستجب قيادة صنعاء للقرارات الدولية. وعندها بحسب عناصر في التيار الانفصالي سيعلن عن معسكرات وتشكيل مليشيات مسلحة، وسيتم تنفيذ حرب عصابات، والدخول في مواجهة شرسة مع معسكرات الدولة وأجهزتها الحكومية ومصالحها الرسمية^(١٥).

ورموز الأزمة حالياً تجري استعدادها في هذا الشأن، فهناك ترتيب لوضع المعارضة الخارجية، وهناك تدفق للأموال لتحريك الناس للمطالبة بحقوقهم ونقد الأوضاع، وتشكيل حراك جماهيري منظم كاللجان

والجمعيات وغيرها، وكذلك يجري العمل على شراء الأسلحة وتوزيعها، والتواصل مع الأطراف المحلية وجسّ مواقفهم من الانفصال^(١٦)، ويجري حالياً فتح المواقع الإلكترونية، والإعداد لإذاعة وقناة في الخارج، وكلها توحى بوجود إعداد نشط لمشروع الانفصال في المنظور القريب.

يقول الأستاذ فيصل بن شملان -مرشح الانتخابات الرئاسية ٢٠٠٦م عن أحزاب اللقاء المشترك-: «بالنسبة للجنوب، تعرف أن مجموعة في الاشتراكي تشط تحت اسم (تيار إصلاح مسار الوحدة) أعلنت أن الانتخابات لا تعني لها شيئاً. هذا التيار موجود، والناس لم تقتنع بالنتائج، والمتقاعدون بدءوا بمطالب حقوقية، ثم أعلنوا مطالب سياسية؛ ولأن النظام سدّ الطريق أمام التغيير بدأت حركة الاحتجاجات في الجنوب كنتيجة مباشرة لاهتزاز الثقة في الانتخابات».. ويضيف: «استمعت قبل يومين من قيادي في حركة الاحتجاجات عن تصورات قيد الإقرار، تمكن من تشكيل هيئة جنوبية عليا عبر تمثيل تصاعدي يبدأ من المديريات، مروراً بالمحافظات، وبلوغاً إلى هيئة قيادية عليا يُناط بها تمثيل الجنوب».. وذلك بالطبع في حال اشتعال أزمة وغياب السلطة!

اللاعبون الدوليون وتأثيرهم في الأزمة:

يحاول اليمنيون في مجمل خلافاتهم تعليق أخطائهم على الخارج؛ بحيث يظن السامع لأحاديثهم أن ما يجري في اليمن إنما هو (قدر الخارج)! وينسى الجميع أن تدخل الخارج ما كان ليكون لولا إرادة داخلية وبيئة قابلة!

فاليمن كانت محل أطماع قوى إقليمية ودولية منذ عهد بعيد؛ لكن هذه القوى استطاعت تحقيق نفوذها ومخططاتها بأيدي يمنية..

يقول سالم صالح^(١٧): «نحن في اليمن بيئة عجيبة

(١٦) إن أكثر ما يتخوف له الحزب الاشتراكي موقف الحركات الإسلامية السلفية والجهادية من إعلان أيّ بوادر عمل مسلح باتجاه الانفصال، وقد تواصل مع عناصر مختلفة من هذه التيارات لاستبانة مواقفها من القضية.

(١٧) برنامج زيارة خاصة، الجزيرة، في ١٣/١/٢٠٠٦م

(١٢) صحيفة الغد، في ١٣/٤/٢٠٠٨م.

(١٣) في سبيل إقناع المجتمع الدولي بمسألة الاستفتاء على الوحدة، أعلن حيدر العطاس عن أن الاشتراكي أخطأ بإقدامه وتوقيعه على اتفاق الوحدة دون الرجوع إلى الشعب عبر استفتاء عام، وهو الشيء ذاته الذي أشار إليه سالم صالح محمد في برنامج (زيارة خاصة للجزيرة)، وتعلو حالياً تصريحات زعامات الحراك الجنوبي النابذة للوحدة باعتبارها وحدة بين حزينين لم تكن فيها الإرادة الشعبية متوفرة!

(١٤) تطالب المعارضة الخارجية برعاية إقليمية ودولية لأي جهود لحل أزمة الجنوب، أو الحوار بشأنها مع السلطة، على غرار رعاية قطر للوساطة بين الدولة والحوثيين!

(١٥) سبق للنايب صلاح الشنفرة -قيادي جنوبي- أن هدد -في اتصال هاتفي لأخبار الساعة- بإعلان الثورة والكفاح المسلح في كل جبال الصالح وردفان ويافع، في ظل الحصار الذي وقع عليها! انظر: WWW.soutalgnoub.com، في ٤/٤/٢٠٠٨م.



على ضرورة تحريك ملف ما يسمى (القضية الجنوبية وأبناء الجنوب)».

وإذا صحت هذه الأخبار؛ فإن إيران تهدف من وراء هذا الدعم إلى التخفيف من الحملة العسكرية على المتمردين الحوثيين، كما تهدف إلى معاقبة نظام صنعاء على وقوفه إلى جانب العراق في حربه مع إيران، وأخيراً إلى إضعاف القوى السنية في المنطقة من خلال غياب الاستقرار عن مناطقهم الآمنة، وإشغالهم بالصراعات البينية.

ولم يستبعد عبدالله غانم رئيس الدائرة السياسية للمؤتمر الشعبي العام، والعضو السابق في الحزب الاشتراكي، في حوار لصحيفة «الخليج» الإماراتية،^(١٨)

وجود قوى خارجية ترتمي كوادر الحزب الاشتراكي المنفصلة عنه في أحضانها لتحقيق عودة الأمور إلى ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م كما هي رغبة هذه القوى. مؤكداً أن نشاط المعارضة الخارجية مؤثر في توجيه الحراك الداخلي ومساندته بالمال؛ وأن هناك

التنوع في الأحزاب السياسية فتح المجال للقوى الخارجية للاستطيات في الماء السياسي العكر، بما فيها بالطبع القوى الإقليمية؛ فأيران استطاعت أن تجد لها قدماً عبر بوابة التشيع (آل البيت)

أدلة عديدة لا يريد المؤتمر الكشف عنها حالياً. لكنه لم ينف في المقابل ارتباط دول كبريطانيا بما يجري في الجنوب. رغم تأكيده على وجود «مخطط خارجي» لإبقاء اليمن تغلي تحت موقد الأحداث.

إذن بريطانيا هي المتهم الثاني في تحريك ملف الجنوب، مستعمرتها السابقة، واليمنيون الشماليون ينظرون بعين الشك إليها، خاصة وأنها تستضيف حركة (تاج)، وتستضيف بعض قيادات الانفصال الهاربة، وترعى حالياً أبناء المناطق التي كانت تحتلها سابقاً تحت غطاء تقديم الحقوق لعوائل وأبناء الأفراد الذين عملوا تحت ظل حكومة التاج الملكي في فترة الاستعمار؛ ورعاية شئونهم باعتبار الخدمات التي قدمها أجدادهم لحكومة جلالة الملكة!

(١٨) صحيفة الميثاق، في ١١/٤/٢٠٠٨م.

في تقبل أية أفكار جديدة، خذ حتى الواقع الحالي.. الديمقراطية؛ نحن مع الديمقراطية، ما هي؟ وكيف هي؟ نحن نتبنى كل شعاراتها، لكن ما هو الواقع؟.. «اليمن تقبلت وتتقبل دائماً الأفكار الجديدة وتتعامل معها، بعدين ما هو الذي ينطبق على الواقع؟ هذا موضوع آخر!»

وهذا ما عكسته قائمة الأحزاب التي تقدمت بطلب الترخيص لها عام ١٩٩٠م، والتي جاوزت الأربعين حزباً، من أقصى اليمين وحتى أقصى اليسار!

وهنا يمكن أن نؤكد أن هذا التنوع في الأحزاب السياسية فتح المجال للقوى الخارجية للاستطيات في الماء السياسي العكر. بما فيها بالطبع القوى الإقليمية؛ فأيران استطاعت أن تجد لها قدماً عبر بوابة التشيع (آل البيت).

وقد أشارت صحيفة «الشموع» شبه الرسمية، في ٢١/٤/٢٠٠٧م، إلى حصولها على معلومات خاصة تشير إلى وجود تحرك نشط لجهات إيرانية في الأوساط السياسية، من أجل إعادة فتح

ملف الوحدة اليمنية عبر وسائل الإعلام، وتصوير الأوضاع الراهنة بأنها تمثل خطراً يهدد مستقبل الوحدة، وأن هذا التوجه -حسب الصحيفة- يأتي في سياق «توافق عمل استخباراتي، وبتسيق عالي المستوى بين الاستخبارات البريطانية والإيرانية من جهة والصهيوي-أمريكية من جهة أخرى».. وأنه ورد إلى علم الصحيفة «من مصادر خاصة، أن السفير الإيراني عقد اجتماعاً مهماً بقيادي في تيار إصلاح مسار الوحدة احتضنته السفارة الليبية بصنعاء».

كما ذكرت بتاريخ ٨/٤/٢٠٠٧م عن مصادر في كل من العاصمة البريطانية لندن ومدينة ديترويت في ولاية ميتشجن الأمريكية، قولها: إن مجموعة من التجار الشيعة من دولة الكويت عقدوا سلسلة اجتماعات مع قيادات (تاج)، في لندن وديترويت وليبيا والبحرين وسوريا.. وأن تلك الاجتماعات صبّت في سياق مضامينها



ولا ينسى اليمنيون موقف الإدارة الأمريكية من حرب الانفصال، وأنه كان للولايات المتحدة رغبة في إقامة قواعد عسكرية باليمن؛ حيث تكررت مطالبتها للقيادة السياسية بهذا الشأن عدة مرات؛ إلا أن القيادة السياسية أعلنت رفضها لمثل هذا الأمر.

إن نظرة بريطانيا والولايات المتحدة إلى الجنوب تأتي في إطار عدة ملامح منها أن:

الجنوب اليمني هو الأكثر مساحةً، والأقل سكاناً، والأوفر ثروة. فهو يمثل ثلثي مساحة اليمن تقريباً، في حين يمثل سكانه الربع تقريباً، ويمتلك مخزوناً مهولاً من النفط ومقومات المنطقة الحرة بعدن!

يمثل أبناء الجنوب نهجاً مختلفاً باعتبار غياب مظاهر التسليح عنهم وضعف البنية القبلية؛ بالإضافة إلى وجود أرضية اشتراكية (علمانية) صالحة لأن تكون شريكاً فاعلاً ضد الوجود الإسلامي أو للحد من نموه وانتشاره.

يقع الجنوب على امتداد الساحل الجنوبي لشبه الجزيرة العربية، وقريباً من باب المندب، وهو ما قد يؤهله ليكون مستضيفاً جيداً لقواعد عسكرية في المنطقة.. أمريكية أو بريطانية -تحت مسمى الاتفاقيات الأمنية والعسكرية، والتي باتت الغطاء السياسي للاحتلال العسكري في الوقت الراهن.

فكفكة اليمن، وعزل الجنوب عن الشمال، سيُضعف بنية التركيبة السكانية السنية التي باتت تمثل الغالبية العظمى في اليمن الموحد. ومن المعلوم أن المجتمعات السنية محضن خصب لحركات المقاومة بكافة أطيافها: السياسية، والدعوية، والعلمية، والمسلحة.

ومن ثم فإن فتح ملف الجنوب والدعوة للانفصال يهدف إلى عدة أمور منها:

كما أنها لا تزال تطالب باستعادة نفوذها في عدن بشكل أو بآخر! فعدن لا تزال تملك بريقاً جذاباً؛ نظراً لموقعها المتميز، والذي يؤهلها أن تكون ميناءً عالمياً يجتذب إليه الاستثمارات، ويشكل قاعدة متقدمة للاقتصاد البريطاني في المنطقة.^(١٩)

بريطانيا ليست الدولة الغربية الوحيدة اللاعبة باليمن، فقد صرح السفير الأمريكي السابق بصنعاء «أدموند هول» في إحدى زيارته لحضرموت، وأثناء اجتماعه مع قيادات حزبية ووجاهات اجتماعية من المنطقة بأن حضرموت «تمتلك مقدرات دولة»! وهو ما اعتبره بعض المحللين سوءاً أخضر لانطلاق المارثون باتجاه تصعيد القضية والسير بها في هذا المنحى!

سبق ذلك نشاط استخباراتي محمود للسفارة الأمريكية، وبصورة سافرة؛ حيث نشرت أكثر من مرة إعلاناً -في صحيفة (الأيام) الجنوبية- تدعو فيه الأشخاص الراغبين في التعاون معها للقبض على

المطلوبين لها للاتصال بها وزيارة مقرها في صنعاء. كما عملت على فتح مكتب للـ(سي آي أيه) والـ(إف بي آي) داخل مقرها في صنعاء.

وهي تستضيف كذلك قيادات اشتراكية معارضة، ونشاطاً لحركة (تاج). وتنتقد عبر تقاريرها الدورية الصادرة عن وزارة الخارجية ممارسات اليمن في مجال حقوق الإنسان، والتمييز ضد أبناء الجنوب!

(١٩) لقد كانت اليمن على قائمة الدول المضيفة للإرهاب، وكانت فيما يبدو الهدف التالي لواشنطن بعد أفغانستان، فقد ذكرت صحيفة «سنداي تايمز» البريطانية في عددها الصادر بتاريخ ٢٥/١١/٢٠٠١م أن الولايات المتحدة وبريطانيا تتويان «توسيع حربيهما ضد الإرهاب إلى الصومال والسودان واليمن، بعد انتهاء العمليات العسكرية في أفغانستان». ونقلت الصحيفة الأسبوعية عن مصادر رفيعة المستوى ومسؤولين في واشنطن ولندن «أن أهدافاً ذات صلة بأسامة بن لادن في هذه البلدان تأتي على رأس القائمة السوداء المعرضة للضرب»، في حين ألمح وزير الدفاع البريطاني إلى احتمال شن هجوم على هذه الدول بالقول أمام لجنة الدفاع في مجلس العموم البريطاني: إنه في دولة لا تمارس سيطرة قوية داخل حدودها، قد يكون الرد العسكري ملائماً!!



الخلافاً السياسية لا يمكن أن تحل بالقوة»، وأن موقفهم من الصراع «يتوقف على الشعب اليمني، وعلى زعمائه الذين هم أطراف في النزاع لكي يقرروا بأنفسهم عن طريق الحوار السلمي ما إذا كانوا سيعيشون في دولة موحدة أو يعودون إلى الحالة التي كانت قائمة قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م، عندما كانت هناك دولتان مستقلتان!»

هذه العبارات في أعلى هيئة دولية، ومن أمينها العام، عكست رؤية دولية لليمن بفعل قوى كبرى ودول مؤثرة في صنع القرار. وهي رؤية ترسخها تصريحات عدة لقوى الانفصال في الخارج والداخل. وسبق أن أشرنا إلى تصريح حيدر العطاس لقناة «الحرّة»، أن فكرة الوحدة الاندماجية كانت من قبل نظام صنعاء، وأنها لم تكن طرْحاً للحزب الاشتراكي في الجنوب!^(٢١)

والذي عاد ليقول في تصريحات أخرى: إن «أكبر خطأ ارتكبه الحزب أنه لم يستفت الشعب، أي على الوحدة!».. مشيراً إلى أن الحزب تفرد بالقرار! وهو يستنكر رفض السلطة المطالبة بالفيدرالية كـ«نظام راقٍ من أنظمة الحكم، معمول به في أكثر الأنظمة تقدماً، وكانت ستفضي إليه وثيقة العهد والاتفاق»، حسب تعبيره!

وفي بيان لحركة (تاج) بمناسبة الذكرى الأربعين للاستقلال الوطني للجنوب (٣٠ نوفمبر ٢٠٠٧م)، أكدت أن «الجنوب يقع تحت الاحتلال الكامل لنظام الجمهورية العربية اليمنية منذ ٧ يوليو ١٩٩٤م».. وأن المهمة المباشرة التي تقف أمام أبناء الجنوب هي العمل بكل أشكال وأساليب النضال السلمي للتخلص من الاحتلال، وتحرير الشعب منه، واستعادة السيادة، وإقامة الدولة الحرّة المستقلة على أرض الجنوب؛ وفقاً لوثائق الاستقلال الأول عن بريطانيا في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م. وأن (تاج) تتعاطى مع أي مشاريع مقدمة من أيّ فصيل جنوبي، طالما حافظ على استقلال الجنوب وهويته، وأن المشاريع المطروحة حالياً أو في المستقبل كالفيدرالية وفيدرالية المحافظات، أو القبول بالحكم المحلي في إطار الجمهورية اليمنية؛

زيادة الضغط على نظام صنعاء، ودفعه إلى تقديم تنازلات أكبر في ملفات مختلفة: الحرب على الإرهاب، التطبيع مع إسرائيل، التغيير السياسي لصالح قوى أكثر ليبرالية، مكافحة القوى الإسلامية.

وضع السلطة في اليمن تحت التهديد الدائم، لتهميش أي دور إقليمي لليمن.

خلخلة البنى الاجتماعية بالمزيد من مظاهر الارتواء في أحضان الغرب والعمالة له.

إضعاف الدول المجاورة (خاصة السعودية) بما يسهل مستقبلاً توجيه أيّ تهديد لها في ظل غياب الحلفاء الأقوياء لها. مع ظروف الصراع مع إيران، واحتمال إغلاق خليج عُمان إذا نشبت الحرب، سيبرز جنوب اليمن والبحر العربي باعتباره المنفذ الأنسب لنفط الخليج.

ويذهب البعض إلى أن الجنوب لن ينفصل وأنه مجرد ورقة ضغط، يقول أحد قيادات اللقاء المشترك في معرض تحليله للأوضاع في البلاد: «إن الجنوب لن ينفصل، والحوثيون لن ينتصروا، فالقوى الخارجية التي تساند الطرفين ترغب في إبقاء الوضع ملتهباً داخل اليمن؛ لأن عدم استقراره يؤثر سلباً على المنطقة الإقليمية، كما أنه يحث من تصدير خلايا الداخل إلى الدول المحيطة»^(٢٢)

وهنا تجب الإشارة إلى أن النظام الحاكم في شمال اليمن، رغم تعامل الأطراف الدولية معه، إلا أنه غير مرغوب لعدة أسباب، منها: تشكُّكها في طبيعة علاقته بالتيار الإسلامي، وهويته الاجتماعية المحافظة، وميوله القومية.

التقسيم كمطلب داخلي وخارجي:

نص القراران المتعلقان بحرب الانفصال عام ١٩٩٤م، وللذان صدرا عن مجلس الأمن (٩٢٤ في ١ يونيو- ٩٣١ في ٢٩ يونيو)، على استنكار ما وصفاه بـ«استخدام القوة»! في حل «الخلافاً السياسية»! في حين وصف تقرير الأمين العام للأمم المتحدة المرفوع لمجلس الأمن في ٢٧ يونيو قيادات الانفصال بـ«زعماء الجنوب»! وأشار إلى أن مواقف الدول المجاورة والإقليمية متفقة على «أن

(٢٠) موقع القناة، في ٢٠٠٨/٧/١١م.

(٢١) صحيفة الأيام، في ٢٠٠٧/٧/١٨م.



يقول العميد محمد صالح الحدي، قائد الميليشيات اليسارية في المناطق الوسطى، وذو الخبرة التاريخية في قضايا الصراع: «اليمن تتعرض لموجات من التآمر داخلية وخارجية تستهدف النّيل من وحدتها وأمنها واستقرارها.

وما يقلقنا أن المطالبات الحقوقية التي يقف معها كل أبناء شعبنا خرجت عن طورها إلى حدّ رفع شعارات انفصالية، وترديد أن دم الجنوبي على الجنوبي حرام! علماً أننا نبارك المصالحة وتصفية رواسب الماضي، لا على مستوى شطري، وإنما على مستوى اليمن الواحد. ليكن شعار الجميع أن دم اليمني على اليمني حرام. هناك مظلومون ومحرّمون في مختلف المناطق، ومنها المناطق الوسطى ومأرب والبيضاء وذمار وريمة وإب وتعز والضالع؛ حيث حُرّموا من أبسط حقوقهم المكتسبة ويتآمر من قبل البعض في صنعاء وعدن»^(٢٥)

احتمالات سير الأزمة:

بالرغم مما سبق هناك عدة احتمالات لسير الأزمة: الاحتمال الأول: بقاء هذه الأزمة بوتيرة واحدة قابلة للاشتعال والتصعيد، أو الانطفاء والتراجع، بحسب إرادة اللاعبين الكبار فيها، وذلك من أجل التأثير على القرار اليمني وممارسة الضغوط على القيادة السياسية، ومن ثمّ ستظل الدولة عاجزة عن حل الأزمة بصورة حاسمة لعلها المسبق بوجود جهات خارجية داعمة ولاعبة في الموضوع، وهذا الواقع بحد ذاته كفيل بالتأثير على الوضع الاقتصادي والسياسي، وسيحدّ من قدرة الحكومة على المناورة تجاه مطالب الخارج في شأن التغيير وقضايا الإرهاب!

الاحتمال الثاني: تصعيد الأزمة إلى حدّ المواجهة المسلحة، وقد ينشأ ذلك عن دعم خارجي أو فلتان داخلي من بعض الأطراف المتورطة في الجنوب؛ سعياً وراء إبراز الأزمة وإحالتها إلى قضية حرب أهلية وجرائم إبادة، أو نتيجة ثوران شعبي عفوي!

(٢٥) صحيفة النداء، في ١٣/١٢/٢٠٠٧م.

هي تفريط بالوطن وبحقوق الشعب وحرّيته واستقلاله وأنها «جريمة لا تغتفر». وأن «أي مفاوضات تتم مع نظام الاحتلال لا بد أن تكون تحت إشراف دولي، وأن تضمن الحقوق الشرعية.. وفقاً لمواثيق الأمم المتحدة والقانون الدولي»^(٢٣) وهناك عدة شخصيات تدعو للعودة بالوحدة اليمنية إلى نظام الفيدرالية، فقد طالب عبدالله الأصنع، المقيم في السعودية والمطلوب أمنياً لليمن، في مقال له بصحيفة «الأيام» اليمنية بنظام فيدرالي يضمن حقوق أبناء الجنوب.^(٢٣)

وأشار عبدالرحمن الجفري، رئيس رابطة أبناء اليمن (رأي)، في بلاغ صحفي في ١١/٤/٢٠٠٨م من مدينة هانوفر بألمانيا، إلى أنه اتفق مع الرئيس صالح في ٩/٩/٢٠٠٨م على قضايا رئيسة من ضمن قضايا الإصلاحات الشاملة: اعتماد نظام الحكم الرئاسي الكامل- ونظام الحكم المحلي الكامل الصلاحيات- ونظام الانتخابات بالقائمة النسبية- ونظام السلطة التشريعية بمجلسين منتخبين- واستقلالية القضاء. وهو ما تقدم به حزب الرابطة كمقترح من شأنه حل الأزمة عبر تقسيم اليمن إلى عدة مغاليف كحل للاحتقانات القائمة.

كما أن عبدالله سلام الحكيمي، وهو سياسي كان في الحزب الناصري، وترشح عام ٢٠٠٦م للرئاسة، صرح لصحيفة «البلاغ»^(٢٤) عن نيته لإقامة نظام اتحادي فيدرالي في اليمن؛ بحيث يتم تقسيم اليمن لعدة أقاليم لكل منها برلمان وحكومة محلية!

وفي ظل التهديد بالانفصال داخلياً وخارجياً جاءت مبادرة رئيس الجمهورية لتعديل الدستور عام ٢٠٠٧م متضمنة وصفاً لحكم محلي واسع الصلاحيات، أشبه ما يكون بنظام فيدرالي. ما يعني أن القيادة السياسية قد تقبل بأنصاف الحلول، لكن من غير المعلوم ما إذا كانت ستقبل بحلول كاملة (انفصال)؟

(٢٢) صوت الجنوب، في ٢٥/١١/٢٠٠٧م.

(٢٣) اليمن ومعركة التمديد للرئيس... ثلاث رؤى تتصارع على المستقبل!، نقلاً عن صحيفة الأهالي، في ٢٣/١٠/٢٠٠٧م.

(٢٤) عدد ٦٥٥، في ٢/٢٨/٢٠٠٦م.



إلى الاستقرار في حال تمّ تلبية مطالب الخارج، واستحقاقات الداخل، وتقاسم المصالح مع القيادات الفاعلة في القضية.

ولكل من هذه الاحتمالات حظٌّ من الوجهة وقدّر من الواقعية، إلا أن الاحتمال الأقرب هو تصعيد الأزمة؛ كونه يخدم مصالح عدد من اللاعبين داخليًا وخارجيًا.

وهناك تخوّف من أن ينهار النظام السياسي بصنعاء بشكل مفاجئ، وبالتالي تتحول البلاد بصورة عامة إلى حالة من الفوضى والقتال، وضياع الأمن وانهيار الاقتصاد، كما حصل في بعض الدول الأخرى!

ختامًا..

فإن اللافت للنظر في أحوال اليمن غياب دور القوى الوطنية الحقيقية في تشخيص البلاء وتوصيف الواقع، والخروج بحزمة من الحلول والمعالجات التي يجب أن تتبناها القيادات السياسية والدينية والاجتماعية، وتحيلها إلى مشروع جماهيري يلتف حوله كافة أبناء الشعب اليمني، بحيث يراعي مصالحهم العامة ويدافع عن حقوقهم، ويرد المظالم إلى أهلها، ويفسح المجال لحياة كريمة آمنة، ومجتمع متحد يسوده العدل، وتحكمه الشريعة، ويكون الأمر فيه شوري.

إن جميع الأحزاب الحالية كانت جزءًا من الأزمات المتتالية، قديمًا وحديثًا، وهي التي أوصلت اليمن إلى هذا المستوى من التمزق والتشردم الفكري والسياسي والمذهبي، وأضعفت أداء الدولة في ظل الكيد المتبادل، وأكلت مقدراتها في ظل التنافس المحموم بينها، وأفسدت عملية النمو والتطوير بصرف الطاقات البشرية إلى جهود عابثة وصراع لا نهاية له، وأدخلت البلاد في أزمات حصدتها المجتمع كوارث وفقر ودماء.. ومن

وهذا الاحتمال له عدة سيناريوهات:

ترتيب عناصر من الحزب الاشتراكي لصفوفها في الداخل، وتشكيل جبهة مسلحة مماثلة لجبهة الحوثيين، والبدء في مشروع تحرير الجنوب.

دخول الجنوب في حرب أهلية عارمة، وفوضى قتل داخلي خارجة عن السيطرة، بفعل بعض الأطراف المتربصة بالوضع.

وفي المقابل يتوقع أن:

يدخل النظام في مواجهة مسلحة جديدة مع التيار الانفصالي، والذي قد يجد له سندًا ودعمًا شعبيًا في محافظات الجنوب، ومن ثمّ دخول البلاد في حرب استنزافية. يقول محمد المتوكل -نائب الأمين العام لاتحاد القوى الشعبية، لصحيفة «الشارع»، في ٢٠٠٧/٨/٤م: «إن استخدام هذا الأسلوب ضد أبناء الجنوب سيقود إلى حرب عصابات، كان لها دور في الماضي بهزيمة بريطانيا العظمى»، وإن السلطة في عام ١٩٩٤م واجهت ثلث أبناء الجنوب لكنها في أيّ مواجهات قادمة سوف تواجه الجنوب كله»^(٢٦).

يشكل النظام تحالفًا جديدًا وجبهة شعبية ضد حالة الحراك المسلح في الجنوب على غرار ما حدث في عام ١٩٩٤م، وإن بصورة أضعف!

أن يسعى النظام إلى تسكين الأمر بحلول تُبقي الجنوب في إطار الوحدة بحكم ذاتي! في حال شعر بوجود سند ودعم خارجي قوي لمشروع الانفصال! وهذا ما بدت بوادره تتجلى في قانون انتخاب المحافظين ومديري المديریات، وطرح تعديل الدستور وإعطاء صلاحيات أكبر للمحافظات.

الاحتمال الثالث: تراجع الأزمة وعودة الأمور

(٢٦) الشوري نت، في ٢٠٠٧/٨/٥م.



غير المؤمل أن تكون جزءاً من الحل ما لم تتراجع عن أفكارها الماضية وأساليبها العتيقة!

لذا فمن الضروري أن تبادر قوى جديدة حية ونقية، وذات ولاء حقيقي لمجتمعها، آمنة على مصالحه، ووفية لمبادئه، تتحمل مسؤولية الإصلاح والتغيير، مهما كلفها الأمر من تضحيات وبذل.. وليس لديّ شك في أنها ستجد في أهل اليمن قلوباً (لينة) وعقلاً (حكيمه).

ويمكن لهذه القوى القيام بما يلي:

الإعلان عن مبادرة جديدة تحمل بذور مشروع إصلاح شامل وعميق، وتراعي الظروف التي تمر بها اليمن داخلياً وخارجياً. وأن تعمل على إقناع صانعي القرار والنخب الاجتماعية والثقافية به ليحمل طابع الإجماع الوطني.

تقديم حلول مستعجلة للدولة تلامس القضايا الخطيرة المطروحة ضدها، كالفساد المالي والإداري والقضائي. من خلال تقديم رؤية موضوعية لحجم هذه الظواهر، وأسبابها والمتسببين فيها، وتحديد آلية مناسبة للمعالجة.

أن تمثل هذه القوى طرفاً موازناً بين كافة الأطراف، بحيث تكون شاهدة على الجميع، مساندة للحق حيث كان ومع أيّ طرف، دون تحزّب مقيت أو عصبية عمياء.

التأكيد في هذه الأثناء على الثوابت التي يجب أن يلتزم بها أطراف الأزمة جميعاً (سلطة، ومعارضة، وحراك شعبي)، وأن تشمل هذه الثوابت التصورات العقدية والأخلاقية والسلوكية والمنطقية. مع التأكيد على أهمية الوحدة والاجتماع، وتغليب المصالح المشتركة على المصالح الخاصة.

القيام بمخاطبة الأجهزة الحكومية للقيام بواجباتها وأمانة المسؤولية مهما كلفها الأمر: فمجلس النواب، ومجلس القضاء، ومجلس الوزراء، والإعلام، والجيش، جميعها مؤسسات يجب عليها أن تساهم في الحل لا في الأزمة!

التحذير من أيّ تدخل خارجي تحت أيّ غطاء وفوق أيّ مبرر، والإشارة إلى خطر الأعداء على الأمة وطبيعة التآمر الذي يحيكونه بها لنيل مصالحهم.

إعداد خطة عمل (تستند لنظرة شرعية) تواجه أيّ خلل قد يقع في البلاد، ويؤدي إلى زوال السلطة وفراغ الدولة، بحيث يكون المجتمع قادراً على التلاحم، وإدارة ظروفه في الفتنة بشكل آمن وسليم، وبعيد عن الانجرار إلى صراعات دموية، وعنف طائفي أو مناطقي أو سياسي.

والله يتولى أهل اليمن بحفظه وعنايته من كل سوء ومكروه.



معلومات إضافية

تاريخ التآمر الدموي لليساريين في اليمن:

قامت الثورة الشعبية ضد الاستعمار البريطاني في جنوب اليمن في ١٤ أكتوبر ١٩٦٣م، وبدعم من نظام الشمال، وبمشاركة يمينيين شماليين. وعقب تضحيات كبيرة وجهاد متواصل نال الجنوب استقلاله في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧م، بعد احتلال بريطاني دام لأكثر من ١٢٠ عامًا.

مع إعلان الاستقلال، الذي شاركت فيه قوى سياسية وفكرية مختلفة، أُعلن عن قيام «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية»، وعاصمتها عدن. إلا أن البلاد دخلت في صراعات دامية بين تيار الثورة: «الجبهة القومية» - وهي ذات توجه يساري متطرف - و«جبهة التحرير»، حُسمت لصالح الأولى، حيث عملت حكومة بريطانيا على تسليمها مقاليد الحكم وتهميش جبهة التحرير.

أدارت «الجبهة القومية» البلاد بفكر يساري، لكن سرعان ما دب الصراع داخلها وأطيح بأول رئيس للبلاد (قحطان الشعبي) في ٢٢ يونيو ١٩٦٩م، بقيادة سالم ربيع علي (سالمين). بعد ذلك بسنوات قُتل (سالمين) من قبل الرفاق في ٢٦ يونيو ١٩٧٨م؛ وهو العام ذاته الذي أعلن فيه عن قيام الحزب الاشتراكي اليمني.

ولم ينته الصراع بين الرفاق على السلطة، حتى توج بأحداث ١٣ يناير ١٩٨٦م الدموية، والتي قُتل فيها الآلاف من قيادة الحزب وكوادره، في مقدمتهم عبدالفتاح إسماعيل، وعلي عنتر، وعلي شايح هادي، في حين غادر علي ناصر محمد وزمرته الجنوب نازحًا مع كافة العناصر الموالية له إلى الشمال الذي استضافهم، وقُدِّم لهم التسهيلات. وكانت التصفيات الدموية خلال الأحداث تتم وفق فرز مناطقي. ولا يزال أبناء الجنوب في عدن يحتفظون بصور في ذاكرتهم لهذه المجزرة الوحشية التي قُتل فيها ما يزيد عن ١٢ ألف قتيل بما فيهم من المدنيين! (لا توجد إحصائيات رسمية معلنة حتى الآن، وإنما هي تقديرات لبعض من شاركوا في هذه المجزرة أو حضروها. انظر: تصريح سالم صالح محمد لبرنامج زيارة خاصة، الجزيرة، في ١٣/١/٢٠٠٤م).

لم يكن الصراع فقط على مستوى الداخل، بل كان التيار اليساري يسعى إلى تصدير الثورة في المنطقة، من ذلك عُمان والسعودية، الأمر الذي وتّر علاقة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية بدول الجوار، وعزّز من قبول المملكة العربية السعودية بنظام صنعاء الجمهوري والاعتراف به.

الأمر ذاته لم يتوقف على دول الخليج، بل توسع ليشمل نظام صنعاء الشمالي؛ فقد سعت قيادة الجنوب لدعم الثورة ضد النظام الجمهوري الذي تشكل في الشمال، باعتباره عميلًا للبرالية الغربية؛ بغية إسقاطه، وضم الشمال إلى الجنوب في كيان يساري واحد؛ وكانت هذه هي نظرة قادة الحزب الاشتراكي للوحدة «وحدة ضم وإلحاق»، وهو ما ينتقدونه اليوم على حرب ١٩٩٤م!

بدأ الصراع منذ عام ١٩٧٢م واستمر إلى منتصف الثمانينيات، رغم محاولات الوساطة العربية في أكثر من مرة لحل الأزمة، والعمل على لقاء النظامين في دولة واحدة. وعاشت المناطق الوسطى خلال تلك الفترة فصول صراع دموي. وعملت القوى اليسارية في الشمال بدعم من النظام الجنوبي بأعمال تخريب وتفجير وقتل رُوِّعت الآمنين، وقوضت استقرار الأمن، وهددت في فترة من فترات عنفوانها العاصمة صنعاء، ومن ثم السلطة الحاكمة.



وبلغ الأمر أن هددت القوى اليسارية مدعومة بقوات جنوبية العاصمة صنعاء عام ١٩٧٩م؛ حيث استطاعت هذه الميليشيات والقوات المسلحة التوغل في عدد من المحافظات والوصول إلى قرب العاصمة، إلا أن تدخل دول عربية وتوسطها حال دون ذلك، فجرى إيقاف الحرب، واستضافة قيادة البلدين في الكويت عام ١٩٨١م، حيث وقّعت اتفاقية على توحيد البلدين بين علي عبدالله صالح وعبد الفتاح إسماعيل. وهو الاتفاق الثاني عقب اتفاق طرابلس (١٩٧٢م) بهذا الشأن.

لقد كان الحزب الاشتراكي اليمني يبشر بحراك ثوري على صعيد الجزيرة العربية، وبُقر سقوط الأنظمة (الرجعية) (البائدة) المتمثلة في الإمارات والممالك والسلطنات، وقيام ثورات شعبية مسلحة هنا وهناك. وهذا ما حدا بالمملكة العربية السعودية وبعض دول الخليج بمساندة اليمن الشمالي في صراعه مع نظام الجنوب الاشتراكي والقوى اليسارية الشمالية الموالية له. خاصة مع ارتقاء الحزب الاشتراكي في أحضان المعسكر الشرقي، وإنشاء أكبر قاعدة عسكرية في المنطقة في حينه قرب عدن (قاعدة العند)، والتي مثلت تهديداً لأمن الدول المجاورة.

أما الأوضاع في الجنوب فقد كانت غاية في السوء من حيث البنى التحتية وحركة التنمية، فقد عمل الحزب الاشتراكي وفقاً لمبادئه وفلسفته السياسية والاقتصادية على محاربة ما يوصف بالطبقة البرجوازية، والقضاء على رجال الدين ومشايخ القبائل، باعتبارهم يمثلون زعامات «رجعية»، كما أمم الممتلكات الخاصة والعقارات والأراضي وحارب الملكية الخاصة. هذه الظروف دفعت بأبناء الجنوب للهروب والفرار باتجاه اليمن الشمالي الذي كان أفضل حالاً، فقد شهد نمواً اقتصادياً وتغيراً في تطور البنى التحتية، وحراكاً اجتماعياً ودينياً وتنوعاً في النشاط الاقتصادي.

الاتجاه إلى الوحدة:

مع نهاية الثمانينيات وسقوط الاتحاد السوفييتي، وتفكك المعسكر الشرقي، وجد الحزب الاشتراكي نفسه مكشوقاً في العراق، فهو منبوذ اجتماعياً وإقليمياً، ولا يمتلك الموارد الكافية لإدارة الدولة ومعالجة الأوضاع التي بدت متأخرة بالنسبة للشمال. كما أنه خرج من أحداث ١٩٨٦م الدموية خائر القوى، ومحملاً بثارات قبلية واجتماعية نتيجة موجات الصراع التي أدارها في البلاد.

هذا الحال عزز رغبة قيادة الحزب في التعجيل بوحدة سياسية مع الشمال.

وقامت الوحدة في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، في حين كانت القوى المحافظة والدينية والقبلية تمانع من قيام وحدة كهذه مع نظام دموي بحجم الحزب الاشتراكي اليمني، دون أن يقدم أي تراجع عن أفكاره اليسارية ومبادئه الشيوعية، ويبيدي اعتذاراً عن تاريخه، إلا أن الرئيس علي عبدالله صالح ضرب صفحاً عن هذا الرأي.

وكانت الوحدة للحزب الاشتراكي بمثابة استراحة المحارب الذي لا تزال في جعبته بقايا تأمر، وفي صدره تعطش للدماء؛ فلم تمض ثلاث سنوات على الوحدة حتى شهدت الساحة اليمنية مجدداً صراعاً بين أطراف الحكم، وأزمة سياسية حادة انتهت بمؤامرة للانفصال والعودة بالجنوب إلى قيادة الحزب، التي مثلت قوة علمانية بإمكانها الوقوف أمام المد الإسلامي الأصولي الذي بات يتنامى في اليمن على خلاف قيادة الشمال التي ظهرت كحليف معه!



فوضى الفترة الانتقالية واندلاع «حرب الانفصال»

شهدت الفترة الانتقالية فوضى سياسية وانفلاتاً أمنياً، وغلاء في الأسعار. وبرز على السطح خلاف سياسي بين شريك السلطة المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني. فقد بدأ الحزب الاشتراكي باتهام المؤتمر الشعبي العام بتحالفه مع التيارات الإسلامية الأصولية المتطرفة التي يتهمها الحزب باغتيال كوادره القيادية في ظل غطاء القيادة السياسية له.

واندلعت المواجهات المسلحة بين قوات الطرفين واستمر التوتر حتى شهر أبريل ١٩٩٤م حيث خاض الطرفان مواجهات عسكرية شاملة عُرفت بحرب الانفصال. وقد وقف التجمع اليمني للإصلاح في هذه الحرب إلى جانب المؤتمر الشعبي العام ضد خصمه التقليدي.

وفي ٢١ مايو ١٩٩٤م أعلن علي سالم البيض -نائب الرئيس اليمني في ذلك الوقت- من عدن عن انفصال الجنوب وقيام «جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية». كما جرى الإعلان عن تشكيل مجلس رئاسة وحكومة مؤقتة.

وشهدت الحرب شراسة في القتال، وعكست عن إرادة لدى الحزب الاشتراكي شعارها غير المعلن: «الانفصال أو الموت»!

لكن ورغم قرار الأمم المتحدة الذي اعتبر عدن خطأ أحمر لقوات الشمال، إلا أن القيادة السياسية التي أعلنت التزامها بالقرار علناً دفعت على أرض الواقع لحسم المعركة، وإنهاء الانفصال، لكي لا تظل القضية ورقة معلقة بيد أطراف خارجية يتم مقايضة النظام السياسي بها. وبالفعل استطاعت قوات الحكومة اليمنية، والتي عرفت حينها بقوات الشرعية، من دخول عدن، ومن ثم المكلا، وإنهاء الانفصال كلياً في يوليو ١٩٩٤م. وبذلك عطلت مشروع الانفصال.. وربما أخرته!

تدويل قضية الانفصال

لقد أُريد لقضية الانفصال بفعل دول عربية وأجنبية أن تُطرح للتدويل عبر تبني طرحها للنقاش في مجلس الأمن، تحت إلحاح من قيادة الحزب الاشتراكي للتدخل الدولي لإيقاف الحرب. إلا أن مسيرة الحرب التي كانت لصالح الحكومة الشرعية أثرت في طرح قرار دولي مؤيد للانفصال أو مجرم لصنعاء.

إن اليمن الموحد بكثافته البشرية وأرضه الشاسعة وسواحله الممتدة لأكثر من ٢,٤٠٠ كم على بحر العرب وخليج عدن والبحر الأحمر، وتنوع ثرواته وموقعه الجغرافي، وتنامي القوى الإسلامية فيه، لا يُطمئن بعض القوى الدولية والإقليمية، كما أن مواقفه السياسية تجاه قضايا قومية وإسلامية لا تريح القوى الصهيونية والمعادية للأمة، وترى فيها تجاوزاً للحدود المرسومة للأنظمة. وعليه فإن الانفصال يمثل عامل إضعاف وإشغال، وخطوة نحو تهديد دول أخرى لن تجد لها في ظل الدول المجاورة الضعيفة حليفاً يقف إلى جانبها.